مناهجنا الفلسطينية المدرسية ما بين المؤيد والمعارض

تواجه مناهجنا الفلسطينية المدرسية اليوم العديد من التوجهات ما بين المؤيدة والمعرضة لها، ما بين تيارٍ يرى فيها بوادر وبذور نحو التغيير وآخر يراها لا تغدو كونها كتباً مدرسية بحلةٍ وبألوانٍ جديدة، وهناك أيضاً من يراها تخدم توجهات وفلسفات وأسس وطنية وعربية، وآخر يراها ويصرّح بكونها لا تخدم سوى مطالب وتوجهات لجهات خارجية لا تخدم مجتمعنا بل على العكس تعمل على تدمير كثير من الأسس والقيم والتوجهات الوطنية.

ما بين كل هذا وذاك نجد أنفسنا بأننا لا بد وأن نقف وقفةً تحليلية موضوعية لنرى القضية بشكل عادل ومنهجي وموضوعي بعيد عن التحيز أو التطرف أو حتى المجاملة.

عرّف المنهج على أنه أداة المجتمع لإحراز التغيير، ولكن هنا يبرز معنا السؤال الذي مفاده ما هو نوع التغيير المطلوب وشكله ومقداره؟ فكل شخص يرى هذا التغيير من منظورة ومقاييسه ومنطلقاته الخاصة، ولكننا كتربويين نرى أن التغيير المطلوب لا بد وأن يخدم أسس المجتمع القائم عليها.

أسس تصميم وتنفيذ المنهاج:

1. الأساس الفلسفي:

وهو الأساس الذي يخدم منظومة المجتمع الفلسفية والفكرية بما فيها القيم والأخلاق والدين والمحددات الثقافية المختلفة، وهنا يظهر لدينا عدة تيارات منها المحافظ الذي يرى بأن على المنهج أن يكون حارساً للتراث وأميناً على نقله من جيلٍ الى جيل كما هو دون أية إضافات أو تعديلات، والتيار المتحرر الذي يرى أن دور المنهج يكمن في أهمية قيامه بالثورة على كل ما هو سلبي في التراث الثقافي والعمل على قلبه رأساً على عقب لا بل ومن الممكن أن يصل حد التغيير الى استبدال معايير ثقافية ثابتة بأخرى من ثقافات متباينة تخدم فكراً مغايراً للثقافة الأم.

وهنا تبرز لدينا أوجه جديدة للتوجهات في المجتمع وتبرز تساؤلات عدة منها ما يثير قضية الى أي مدى تتوافق مناهجنا مع العقيدة الإسلامية ومع الفكر الديني؟ الى أي مدى تخدم هذه المناهج تيارات العولمة الجديدة؟ الى أي مدى تعمل هذه المناهج على بناء شخصية العربي المسلم الذي سيخدم البعدين الوطني والقومي؟.... كل هذه الأسئلة وغيرها يثيرها أساس المنهاج الفلسفي ومن الأمثلة التي تحضرني في هذا الميدان هو الجدل القائم حول منهاج التربية المدنية وحول كون هذا المنهاج بمحتوياته وموضوعاته يخدم ثقافة الغرب ويعمل الى إيصال الجيل الى غربة ثقافية داخل موطنه وبأنه يخدم مفاهيم علمانية بعيدة عن الدين على حد تعبير بعض التيارات وبأنه يتمشى ومطالب أمريكية أو أخرى على كل الأحوال ليست بفلسطينية. لكن وعلى الوجه الآخر للعملة فإنني وكتربوية ومحللة لهذا المنهاج أرى أنه قد تم إعداده وتصميمه بأيدٍ وعقول وطنية وبالتالي فموضوعاته لم تخدم الآخر بقدر ما عكست مضامين ثقافية برؤىً جديدة تتمشى مع مفاهيم وقيم مدنية ومواصفات المجتمع المدني الذي يعكس توجهات حضارية وثقافية تقدمية في أي مجتمع، وعلى عكس ما أسمع من كثيرين بأن هذا المنهاج على سبيل المثال وليس الحصر يمنح المرأة أدواراً وواقعاً منافياً ومتطرفاً لخصوصيتنا الفلسطينية الثقافية، أرى ومن التحليل العلمي والمنهجي للمنهاج بأن المرأة لم تنل ما يكفي من الأنصاف أو بالأصح من مفهوم المساواة على أساس النوع الاجتماعي ففي كثير من المفاهيم أو الصور أو الأنشطة أو الموضوعات التي عرضها المنهاج تمثلت المرأة بشكلها النمطي وبأدوارٍ ومهن نمطية، ففي دراسة استعرضت خلالها صورة المرأة في منهاج التربية المدنية من الصف الأول وحتى العاشر الأساسي وردت المرأة فيها في خمسة مهن فقط في المجتمع وهي ربة بيت، معلمة، مديرة مدرسة، سكرتيرة، وطبيبة، في حين كان نصيب الأسد في توزيع المهن للرجل حيث حاز على ما يقارب ال32 مهنة أخرى وردت في المنهاج وهذا مثال بسيط يعكس بعض ما أود طرحه في هذا المجال.

فالأساس الفلسفي للمنهاج الجديد اذاً لم يخرج عن الرؤى والقيم الثقافية العربية والقومية وهذا ما ورد في استراتيجية الوزارة للمناهج وأن كان كما طرحت بحاجة لإعادة النظر في بعض الجزئيات والتوجهات الفلسفية نحو الفكر التقدمي والمدني.

2. الأساس الاجتماعي:
وهو الأساس الذي يتمحور في المجتمع وثقافته وخصوصياته واحتياجاته وتطلعاته، ولدى تصميم وتنفيذ المنهاج يجب أن نراعي مدى ملاءمته لاحتياجات المجتمع وللمستجدات التي تطرأ عليه في المجالات الثقافية والاقتصادية والتعليمية والصحية.

فعندما قام مركز المناهج باستحداث موضوعات ومباحث جديدة في مناهجنا الفلسطينية كموضوع المدنيات ، والثقافة السكانية والتربية التكنولوجية وغيرهم كان ذلك ليسد احتياجات المجتمع من هذه التخصصات وليعد الجيل الجديد بما يتواءم والتغييرات الحاصلة في مجتمعنا الفلسطيني وفي العالم، وليتمشى أيضاً مع التقدم التقني والعلمي والثورة المعلوماتية في العالم.

وهنا لا بد وأن نذكر دور الوزارة في طرحها مؤخراً لمساقات جديدة للمرحلة الثانوية كمساق الاقتصاد والذي يعد ضرورياً ومهيئاً للدراسة الجامعية فهي هنا تعمل على مراعاة مبدأ ربط الخبرات وتهيئة الدارس لكل مرحلة اعتماداً على دور المرحلة التي يمر بها.

3. الأساس النفسي:
ويتمحور هذا الأساس في المتعلم ومستواه وقابلياته واستعداداته وميوله وخبراته السابقة، فيجب على مصممي ومنفذي المناهج مراعاة هذا البعد لدى تصميمهم للمنهاج أو تنفيذه عملياً.

فانطلاقاً من هذا الأساس يحرص مصممو المناهج على الاستفادة والأخذ بعين الاعتبار ما ورد في نظريات علم النفس والنمو أو التعلم كنظرية بياجيه للنماء المعرفي، ونظرية أر يكسون للنماء الاجتماعي ونظرية فرويد للتحليل النفسي، ونظريات التعلم كنظرية التعلم الشرطي لبافلوف والإجرائي لسكنر والتعزيز لكلارك هل وغيرهم كثير، فهذه النظريات تتناول المتعلم من جميع جوانب شخصيته وتستعرض متطلبات ومميزات كل مرحلة عمرية يمر بها من زاويتها الخاصة، فالمصمم والمنفذ وجب ويجب عليهما مراعاة ما ورد في هذه النظريات حتى يستطيعوا أن يساهموا بمنهاج يخدم المتعلم ويرتقي به نحو الشخصية الفلسطينية المنسجمة مع متطلبات ثقافته ومجتمعه وحاضره ومستقبله.

وهنا نجد تياراً كبيراً في المجتمع يتهم المنهاج بأنه غير مناسب لمستوى الطالب، لا بل أنه أعلى من مستواه نفسياً وعقلياً ومعرفياً، هنا لا بد من الإشارة إلى أن نظرة المتخصص لهذا الموضوع هي نظرة أكثر منهجية وموضوعية فمقارنة المنهاج القديم بالحديث هي مقارنة تفتقر إلى الموضوعية حيث نجد أنفسنا معها نرى بمناهجنا الجديدة مناهجاً صعبة وأعلى من المتوسط الطبيعي وهذا الموقف منطقي فأولياء الأمور لم يدرسوا هذا المنهاج ولم يتعرفوا على جوانبه الجديدة فهم بذلك يروه أعلى من المتوسط الطبيعي بمجرد بمقارنته مع مناهجهم السابقة مع الأخذ بعين الاعتبار بأن الطالب نفسه وفي كثير من الأحيان لا يجد مستوى الصعوبة الذي يواجهه ولي أمره لأن المنهاج قد تدرج به بشكل منهج حلزوني مناسب لطبيعته ولمتطلبات مرحلته العمرية. ولكن لا بد هنا من أن نبرز الجانب الذي يتعلق بالبعد المعرفي وهو ما سأورده فيما يلي.

4. الأساس المعرفي:
ونجد أن هذا الأساس يتمحور في المعرفة نفسها وبمقدارها ومدى حداثتها وتمشيها مع الثورة المعرفية والتقنية العالمية.

وهنا تبرز أقوى وأعنف الهجمات ضد المنهاج الجديد وهي كثرة وكبر حجم المفاهيم والحقائق التي تحويه المناهج بين طياتها.

لدى محاولتنا لتحليل المحتوى إلى أنماط المعرفة الأربعة " مفاهيم، حقائق، مبادئ وقوانين، وتعميمات" لوجدنا أن وزن المفاهيم والحقائق يغلب على أنماط المعرفة وهذا ما يجعل المنهاج أو أغلب مناهجنا ثقيلة ببعدها المعرفي مما يتناسب وطريقة تدريس تخدم هذه الوضعية وهي طريقة التلقين التي تنادي الفلسفات الحديثة وتنادي اليوم بأصوات عالية بضرورة تغيرها لعجزها عن خدمة محور آخر غير المعرفة.

فالمعرفة محور أساسي للمنهاج ولكن تنوعها ما بين الأنماط الأربعة أهم، ومدى قدرتها وظيفياً على إعداد الإنسان أو المتعلم للحياة بالحياة نفسها هو الهدف الأشمل للتربية بالمنظور الحديث.

فالمعرفة مازالت مقدسة وتعامل كإرث ثقافي نحرص على نقله عبر الأجيال بحرفية وبشكل صارم وبآلية التلقين وحدها. والمناهج نراها زاخرة بالمعلومات والتطور التقني والمعرفي فهي متمشية مع الحداثة والتطور والمعاصرة ولكنها كما ذكرت ثقيلة بكمها المعرفي مما يرهق المتعلم والمعلم وأولياء الأمور ولا تخدم بناء الشخصية بالشكل المتكامل.

اليوم نحن نسعى نحو التعلم الذي يعرف على انه حالة التغير الذي سيحدث على جانب او اكثر من شخصية المتعلم وهذا يتطلب التنويع الأنشطة والخبرات وأنماط المعرفة وطرق التدريس والتقويم، ولكننا وللأسف ما نزال ندور في فلك التعريفين القديمين للتعلم الأول الذي يشير إلى أن التعلم مرادف للمعرفة ويخدمها في الدرجة الأولى، والثاني الذي يرى أن التعلم هو تنمية لملكات التفكير فقط وهما لا يخدمان سوى البعد العقلي ويهملان باقي جوانب شخصية المتعلم.

من هنا نصل إلى نتيجة مفادها أن مناهجنا هي المناهج تخدم البعد المعرفي بالدرجة الأولى فهي لا تزال أسيرة الفلسفة المثالية حتى لو كانت تظهر بحلة جديدة بالمقارنة مع سابقاتها، ولكنها مع كل ما تحمله من إيجابيات ما تزال بحاجة إلى تغذية راجعة وتقييم مستمر حتى نصل بها ومعها إلى مستوى الذي نأمل معه أن نبني شخصية الإنسان الفلسطيني بالمواصفات المطلوبة.